قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٣

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنحة تجديد قسم الأشعة بجامعة عين شمس بما قيمته ٧٠٠ مليون ين يابانى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنحة تجديد قسم الأشعة بجامعة عين شمس بما قيمته ٧٠٠ مليون ين يابانى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شعبان سنة ١٤٠٣ (٦ يونيه سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك

القاهرة فى ٢٤ مارس ١٩٨٣

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية (بالنيابة عن حكومة اليابان) :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تجديد معدات قسم الأشعة التشخيصية لجامعة عين شمس (المشار إليه فيما بعد "بالمشروع") تقدم حكومة اليابان بواسطة الحكومة المصرية ، لحكومة جمهورية مصر العربية ـ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها سبعمائة مليون ين يابانى (٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ين يابانى) (المشار إليها فيما بعد "بالمنحة") .

٢ ـ تتاح هذه المنحة خلال الفترة مابين تاريخ سريان الترتيبات الحالية و٢٣ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما سليما وفعالا لشراء منتجات اليابان أو مصر وخدمات رعايا يابانيين أو مصريين الموضحة أدناه اللازمة لتنفيذ المشروع :

"يقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيون الاعتباريون التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيون والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الأشخاص المصريين الاعتباريين فى حالة الرعايا المصريين ":

(ا) أجهزة أشعة بالراديو والخدمات اللازمة لتركيب الأجهزة .

(ب) الخدمات اللازمة لنقل المعدات المشار إليها فى (ا) بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية ، وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى (ا) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر وأنواع الخدمات المذكورة فى (ا) و (ب) من الفقرة الفرعيه (١) بعاليه وهى خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ ــ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها عقود بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) ، هذا وسوف تقوم حكومة اليابان بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٥ ــ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (المشار إليها فيما يلى " بالعقود المفحوصة ") وذلك فى حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم تعيينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الهيئة المعنية بها (المشار إليها فيما يلى " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) إن الغرض الوحيد من الحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية بالين اليابانى والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

٦ ــ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التنزيل والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(جـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها والتسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(د) ضمان الصيانة والاستخدام السليم والفعال للمنتجات المشتراه فى نطاق المنحة لتنفيذ المشروع ، و

(هـ) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا ـ نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ـ للترتيبات السابقة ، يعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة مصر العربية بفيد استكمال الإجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد باسمى اعتباراتى .

يوسوكى تاكائى

سفير فوق العادى

لدى حكومة جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٤ مارس ١٩٨٣

صاحب السعادة

يشرفنى الإشعار باستلام مذكرة سعادتكم بتاريخ اليوم والتى نصها :

" أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية (بالنيابة عن حكومة اليابان) :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تجديد معدات قسم الأشعة التشخيصية لجامعة عين شمس (المشار إليه فيما بعد " بالمشروع ") تقدم حكومة اليابان بواسطة الحكومة المصرية ، لحكومة جمهورية مصر العربية ـ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها سبعمائة مليون ين يابانى (٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) (المشار إليها فيما بعد " بالمنحة ") .

٢ ـ تتاح هـذه المنحة خلال الفترة مابين تاريخ سريان الترتيبات الحالية و٢٣ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما سليما وفعالا لشراء منتجات اليابان أو مصر وخدمات رعايا يابانيين أو مصريين المبينة أدناه اللازمة لتنفيذ المشروع :

(يقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيون الاعتباريون التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيين والأشخاص المصريين الطبيعيين أو الأشخاص المصريون الاعتباريون فى حالة الرعايا المصريين) :

(ا) أجهزة أشعة بالراديو والخدمات اللازمة لتركيب الأجهزة ، و

(ب) الخدمات اللازمة لنقل المعدات المشار إليها فى (ا) بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية ، وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى (١) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر وأنواع الخدمات المذكورة فى (ا) و (ب) من الفقرة الفرعيـــة (١) بعاليه وهى خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ — تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) ، هذا وسوف تقوم حكومة اليابان بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٥ — (١) تنفـــذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (المشار إليها فيما يلى " بالعقود المفحوصة ") وذلك فى حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لهـا بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم تعيينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الهيئة المعنية بها (المشار إليها فيما يلى " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) إن الغرض الوحيد من الحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية بالين اليابانى والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصـــة بدائلية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

٦ — (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التنزيل والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها والتسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(د) ضمان الصيانة والاستخدام السليم والفعال للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة لتنفيذ المشروع ، و

(هـ) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد ـ نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تعزيزا للترتيبات السابقة ، يعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة مصر العربية بقيد استكمال الإجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

ويشرفنى أيضا بالنيابة عن حكومة مصر العربية تعزيزا على الترتيبات السابقة والموافقة على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة يعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة مصر العربية بقيد استكمال الإجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

وانتهز هذه الفرصة لأجدد التأكيد باسمى اعتباراتى .

دكتور/ وجيه شندى

وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تجديد قسم الأشعة بجامعة عين شمس بما قيمته ٧٠٠ مليون ين يابانى ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٨ ؛

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢١ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تجديد قسم الأشعة بجامعة عين شمس بما قيمته ٧٠٠ مليون ين يابانى .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٧

كمال حسن على